جمعية أطفالنا للصم

دليل الاستجابة الشاملة لفيروس كورونا للأشخاص ذوي الإعاقة

إعداد: الأستاذ نعيم كباجة

مقدمة:

تضاعفت أعداد المصابين والوفيات بفيروس كورونا منذ إعلان منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 عن بلوغ الفيروس مستوى الجائحة منذ ظهوره للمرة الأولى في ديسمبر/كانون الأول 2019 في مدينة ووهان الصينية، ودعت المنظمة جميع الحكومات إلى اتخاذ خطوات عاجلة وأكثر صرامة لوقف انتشار الفيروس، معللة ذلك بمخاوف بشأن "المستويات المقلقة للانتشار وشدّته. ورغم التدابير المشددة التي اتخذتها الدول إلا أن انتشار الفيروس بلغ مستويات مخيفة حيث تخطت الإصابات في العالم عتبة 25,000,000 وبلغت الوفيات أكثر من 800,000 حتى تاريخ 02 سبتمبر 2020. وفي فلسطين التي تعتبر من أكثر المناطق اكتظاظاً في العالم وخصوصا قطاع غزة الذي بقي نظيفا من الفايروس حتى تاريخ 25 أغسطس، حيث وصلت الحالات المنتشرة في المجتمع إلى ما يقارب 1,700حالة مصابة، يمكن أن يكون فيروس كورونا كارثيا في بيئات مثل مخيمات اللاجئين أو غيرها من الأماكن المكتظة، حيث يعيش الناس في تقارب شديد وغالبا ما يفتقرون إلى الخدمات الأساسية. يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة في أماكن مثل هذه عقبات كبيرة أمام الخدمات الأساسية مثل المأوى، والمياه، والصرف الصحي، والرعاية الطبية

وفي ظل الحصار المفروض على القطاع منذ ما يزيد عن 13 عام والذي أدى إلى تفشى البطالة وانهيار الاقتصاد وضعف النظام الصحي فإن الأشخاص ذوي الإعاقة يصبحوا أكثر تهميشا وانعزالا مما يزيد من خطر فايروس كورونا عليهم في ظل ضعف المناعة لدي الكثير منهم ومعاناتهم من أمراض مزمنة مرتبطة بإعاقتهم. ومن هذه المنطلقات بادرت جمعية أطفالنا للصم إلى إعداد هذا الدليل ليكون مساعدا ومحفزا للجهات الحكومية واللجان الصحية والأمنية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالفيروس لاتخاذ التدابير اللازمة من أجل الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة وضمان عدم إقصائهم وتضمينهم في خطة الاستجابة والتعافي من فايروس كورونا.

قالت جين بوكانان، نائبة مديرة قسم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في هيومن رايتس ووتش: "الأشخاص ذوو الإعاقة هم من الفئات الأكثر تهميشا وتعرضا للوصم في العالم، حتى في الظروف العادية. ما لم تتحرك الحكومات سريعا لإدراج ذوي الإعاقة في استجابتها لفيروس كورونا، سيتعرضون بشدة لخطر العدوى والموت مع انتشار الجائحة".

هناك أكثر من مليار شخص – تقريبا 15% من سكان العالم – يعيشون مع أحد أشكال الإعاقة. قد يكون الأشخاص الأكبر سنا، أو الذين لديهم حالات صحية مزمنة، أو ذوو الإعاقة التي تؤثر إعاقتهم على قدرتهم التنفسية معرضين بشكل خاص للإصابة الخطيرة بـ كوفيد-19 أو الموت جراءه. 46٪ منهم من كبار السن الذين تتراوح أعمارهم بين 60 عامًا أو أكثر، من المرجح أن تعاني واحدة من كل خمس نساء من الإعاقة في حياتها، في حين أن واحد من بين كل عشرة أطفال يعاني من إعاقة، 80٪ من ذوي الإعاقة يعيشون في البلدان النامية. تواجه بعض فئات ذوي الإعاقة تهميشًا أكبر – على سبيل المثال الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية والنفسية الاجتماعية، والأشخاص الصم المكفوفين هم أكثر تعرضاً للاستبعاد من الخدمات، والعزل في المؤسسات الداخلية، ويعانون من معدلات أعلى من العنف والإهمال وإساءة المعاملة. كما يعكس تقرير "المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي" حول التأثير الاجتماعي والاقتصادي للوباء، أن كوفيد 19 ليس مجرد أزمة صحية – إنه يهاجم المجتمعات في جوهرها، وتسبب بأزمة بشرية ذات نطاق غير مسبوق، والتي تؤثر بشكل غير متناسب على مليار شخص من ذوي الإعاقة. وهذا يتطلب استجابة مكثفة في الدعم والالتزام السياسي لضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات الأساسية، بما في ذلك خدمات الحماية الصحية والاجتماعية الفورية، للتغلب على الأزمة.

إن الاستجابة والتعافي الشامل للإعاقة لكوفيد19 سيخدم الجميع بشكل أفضل. وسيوفر أنظمة أكثر شمولاً ويسهل الوصول إليها وتكون قادرة على الاستجابة للحالات المعقدة، والوصول الأفضل لمبدأ "لا أحد خلف الركب" سيمهد الطريق لمستقبل أفضل للجميع.

أهم المشاكل التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل تفشي فايروس كورونا:

- يعتمد الأشخاص ذوو الإعاقة الذين يعيشون في منازلهم في الغالب على الخدمات الاجتماعية التي يؤمنها المجتمع المحلي لتلبية احتياجاتهم اليومية الأساسية، بما في ذلك وجبات الطعام والنظافة. هناك مخاوف حقيقية من انقطاع هذه الخدمات، فمقدمو الدعم ليست لديهم معدات حماية شخصية لتقليل التعرض للعدوى أو نشرها، أو قد يصابون هم ويحتاجون إلى الحجر الصحي.

- مع السياسات التي تتطلب عزلا اجتماعيا لوقف انتشار فيروس كورونا، يكون العزل الذاتي والحجر الصحي محبطا لمعظم الناس بشكل عام وللأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص. وقد يؤدي ذلك إلى معاناة الأشخاص ذوو الإعاقات من أزمات نفسية–اجتماعية، بما في ذلك القلق أو الاكتئاب، او الشعور بالضيق.
- تشير الدراسات إلى ازدياد كبير في العنف المنزلي في خضم تدابير الإغلاق، والتي لها تأثير خاص على النساء والفتيات ذوات الإعاقة. وحيث أن الأطفال والبالغين ذوي الإعاقة على حد سواء أكثر عرضة للعنف من أقرانهم من غير ذوي الإعاقة، يمكن الافتراض أنهم يتعرضون للعنف وزيادة وصمة العار والتمييز أكثر من غيرهم في ظروف الإغلاق وتدابير مكافحة الفيروس.
- تعذر أو صعوبة الوصول للمعلومات ووسائل الاتصال مما يعيق وصول الأشخاص ذوي الإعاقة الى معلومات أساسية حول الوقاية والمساعدة.
- يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة مشاكل كبيرة في الوصول الى الخدمات الصحية والنظافة العامة نتيجة للعوائق البيئية ونقص الكوادر الصحية القادرة على التعامل معهم وعدم توفر المتطلبات الصحية التي يحتاجونا، وفي ظل اغلاق المدن والحجر والعزل فإن هذه المشاكل تزداد حدة.
- يحرم غالبية الطلبة ذوي الإعاقة من فرص التعليم نتيجة عدم قدرتهم على الوصول الى فرص التعليم التي تعتمد في الأساس على التعليم عن بعد وذلك لعدم موائمة هذا التعليم للطلبة من ذوي الإعاقة.
- الأحكام المسبقة السلبية التي تفترض أن الأشخاص ذوي الإعاقة غير قادرين على المساهمة في مكافحة الوباء أو المشاركة في خطط الاستجابة والتعافي.
- عادة ما يستبعد الأشخاص ذوي الإعاقة من الخدمات في ظل الطوارئ الصحية، حيث تكون الخدمات انتقائية ولا تعتبرهم أولوية.

الإعاقة في حد ذاتها لا تعرض صاحبها لخطر الإصابة بفايروس كورونا، ولكنهم في خطر بسبب التمييز والعوائق التي تحول دون حصولهم على المعلومات، والخدمات الاجتماعية، والرعاية الصحية، والإدماج الاجتماعي، والتعليم.

أسس الاستجابة الشاملة لفيروس كورونا للأشخاص ذوي الإعاقة:

لتتمتع الاستجابة بصفة الشمولية لابد من اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان تجاه الإعاقة لضمان عدم ترك الأشخاص ذوي الإعاقة خلف الركب. تدعو كل من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة التنمية المستدامة 2030 إلى وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في قلب الحدث، يشترك الأشخاص ذوو الإعاقة في نفس الاحتياجات الأساسية مثل أي شخص آخر: الحماية الصحية والعلاج والخدمات الأساسية والمأوى والدخل. أفضل طريقة لمعالجة إدراجهم هي من خلال دمج الإعاقة في جميع الخطط والجهود. يجب على المشرعين مشاركة ممثلي الإعاقة في التخطيط وتنفيذ الاستجابات بطريقة شمولية.

- عدم التمييز مبدأ أساسي من مبادئ حقوق الإنسان. يجب أن تحظر الاستجابة والتعافي من فيروس كورونا التمييز على أساس الإعاقة، وكذلك أي معايير يمكن أن يكون لها تأثير غير متناسب على الأشخاص ذوي الإعاقة. من الضروري اتخاذ التدابير اللازمة للتغلب على الحرمان الذي يعاني منه الأشخاص ذوو الإعاقة من خلال اتخاذ خطوات استباقية، بما في الترتيبات التيسيرية المعقولة، لضمان استفادتهم بشكل متساوي من تدابير الاستجابة لكوفيد19.

- الأشخاص ذوو الإعاقة الذين يعانون من تمييز متعدد الجوانب مبني على الجنس، أو العمر، أو العرق، أو الأصل، أو الموقع، أو الوضع القانوني، وعوامل أخرى ستؤدي إلى زيادة العواقب الاقتصادية والاجتماعية الفورية والطويلة الأجل. يجب أن تعكس الاستجابة لكوفيد19 والتعافي منها أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة التي يواجها الأشخاص ذوو الإعاقة والاستجابة لها لضمان عدم إهمال الفئات الأكثر تهميشًا من بينهم، وأن جميع الإجراءات المتعلقة بكوفيد19 يفيد الأشخاص ذوي الإعاقة، ويسهم في التنمية والتعافي على المدى الطويل.

- يعد ضمان إمكانية الوصول إلى المرافق والخدمات والمعلومات أمرًا أساسيًا للاستجابة الشاملة لكوفيد19 والتعافي منها. إذا تعذر الوصول إلى معلومات الصحة العامة والمباني ووسائل النقل والاتصالات والتقنيات والسلع والخدمات، فلن يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من اتخاذ القرارات اللازمة، أو العيش بشكل مستقل والعزل أو الحجر الصحي بأمان، أو الوصول إلى الخدمات الصحية والعامة على قدم المساواة مع الآخرين. لا تحتاج مثل هذه التدابير إلى إضافة كبيرة إلى التكلفة الإجمالية خاصة إذا تم أخذ احتياجات الحد الأقصى من المستخدمين في الاعتبار في التصميم الأولي. تظهر الأبحاث أنه إذا تم اعتبارها من مرحلة التصميم، فإن ضمان إمكانية الوصول يمكن أن يكلف أقل من 1٪.

- للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في المشاركة الكاملة والفعالة في القرارات التي تؤثر على حياتهم، وهم مجموعة متنوعة وغير متجانسة من السكان ولديهم معرفة فريدة وتجربة معيشية للإعاقة لا يمتلكها الآخرون. إن التشاور الوثيق والمشاركة النشطة للأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم في جميع المراحل – من التخطيط والتصميم إلى التنفيذ والرصد – هي المفتاح لضمان الاستجابة الشاملة. ستعمل الشراكات والتعاون على تحسين الفعالية والمساءلة، والمساعدة في تحقيق الإدماج بشكل مباشر وضمان أن جميع الإجراءات المتعلقة بكوفيد19 تعود بالفائدة على الأشخاص ذوي الإعاقة، وتسهم في التنمية والتعافي على المدى الطويل.

- لفهم الطرق المختلفة التي يتعرف بها الأشخاص ذوو الإعاقة على تأثير كوفيد19، ولمراقبة دمجهم في جميع مراحل الاستجابة والتعافي، من الضروري جمع البيانات المصنفة وتوافرها حسب الإعاقة. ولهذه الغاية، ينبغي جمع البيانات باستخدام طرق معترف بها دوليًا، مثل أدوات مجموعة واشنطن. يمكن جمع المزيد من البيانات

النوعية المتعمقة من خلال تقييمات الاحتياجات والاستطلاعات، مثل مسح الإعاقة النموذجي لمنظمة الصحة العالمية. لأغراض التخطيط، في حالة عدم القيام بجمع البيانات الأولية أو عدم توفر مصادر البيانات الثانوية حول الإعاقة، يمكن استخدام تقديرات البنك الدولي / منظمة الصحة العالمية بنسبة 15 في المائة للأشخاص ذوي الإعاقة من السكان.

التشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة أولا:

قبل أن نتحدث عن الدور المناط بالمجتمع والنظام الحكومي وقبل الحديث عن الأليات والتدابير اللازمة لتضمين الأشخاص ذوي الإعاقة في خطط الاستجابة والتعافي من فيروس كورونا، لابد من التأكيد على أهمية التشاور المنتظم ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مراحل التخطيط والاستجابة والتنفيذ، فهي من أهم الأمور التي يمكن للحكومة والمجتمع المدني القيام بها لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة خلال جائحة فيروس كورونا لضمان تلبية السياسات احتياجاتهم بالشكل الصحيح حيث أنهم أكثر قدرة من غيرهم على تحديد الاحتياجات وتحديد المسار الأنسب لتحقيقها.

الدور الحكومي في الاستجابة الشاملة لفيروس كورونا للأشخاص ذوي الإعاقة:

يعد إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة الاستجابة والتعافي من فيروس كورونا جزءًا حيويًا من تحقيق التعهد بعدم ترك أحد في الخلف، واختبارًا حقيقياً للالتزامات العالمية باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، والخطة الإنسانية والاستراتيجية للأمم المتحدة لإدماج الإعاقة. وبموجب "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" و"اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، على الحكومات ضمان الحق في المعلومات، والصحة، والتعليم، والمستوى المعيشي الأساسي. تتطلب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من الحكومات ضمان منح ذوي الإعاقة الوصول والإيواء المعقول، وتمكينهم من العيش باستقلالية في المجتمع، مع الدعم عند الضرورة.

- ضمان تعميم الإعاقة في جميع الاستجابات واجراءات التعافي من كوفيد 19. إن الجمع بين التدابير السائدة والتدابير الخاصة بالإعاقة ضرورية لضمان الإدماج المنهجي للأشخاص ذوي الإعاقة.

- عندما يُفرَض الحجر الصحي أو الإغلاق، تكون الحكومة مُلزمة بضمان الحصول على الغذاء والماء والرعاية الصحية ودعم مقدمي الرعاية. يعتمد الكثير من كبار السن وذوي الإعاقة على استمرار الخدمات المنزلية والمجتمعية. ضمان استمرار هذه الخدمات والعمليات يعني أنّ الأجهزة العامة، والمنظمات المجتمعية، ومزودي خدمات الرعاية الصحية، ومزودي الخدمات الضرورية الأخرى يستطيعون الاستمرار في أداء مهامهم الضرورية لتلبية احتياجات كبار السن وذوي الإعاقة. ينبغي أيضا أن تقلّص استراتيجيات الحكومة انقطاع الخدمات وتوفّر مصادر طارئة للخدمات المماثلة.
- ضمان الوصول إلى المعلومات والمرافق والخدمات والبرامج في الاستجابة لكوفيد19. تعتبر إمكانية الوصول أساسية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الاستجابة الصحية والاجتماعية والاقتصادية المباشرة لكوفيد19، إذا لم يكن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة سهلاً إلى معلومات الصحة العامة، والبيئة، والاتصالات والتقنيات، والسلع والخدمات، فإنهم لن يتمكنوا من اتخاذ القرارات اللازمة للعيش بشكل مستقل أو للعزل أو الحجر الصحي الآمن، أو الوصول إلى الخدمات الصحية والعامة على قدم المساواة مع الآخرين.
- يواجه الأطفال ذوو الإعاقة عوائق في الحصول على تعليم جيد وشامل. مع إغلاق الحكومات للمدارس، تطبق الكثير منها التعليم عبر الإنترنت. قد يُستبعد الأطفال ذوو الإعاقات المختلفة إذا لم يكن التعليم عبر الإنترنت متاحا لهم من خلال المواد التعليمية واستراتيجيات التواصل المكيّفة والمتاحة. على وزارة التربية والتعليم التركيز على تبنّي استراتيجيات تدعم جميع الطلاب أثناء الإغلاق في أطار النهج الشامل، بحيث يتم مراقبة الطلاب الأكثر عرضة للخطر وضمان تلقي الطلاب للمواد المطبوعة أو عبر الإنترنت في الوقت المناسب، مع إيلاء اهتمام خاص بالطلاب ذوي الإعاقة الذين يحتاجون إلى مواد معدّلة وميّسرة. على الوزارة أيضا ضمان توفير مواد وخطط دراسية بصيغة متاحة للطلاب الذين لا يستطيعون الاتصال بالإنترنت.
- خلال جائحة سريعة التطور، تكون المعلومات أساسية للأشخاص لاتخاذ قرارات حول كيفية حماية أنفسهم والحصول على الضروريات والخدمات أثناء الحجر الصحي والعزل الذاتي. على الحكومة بجميع مستوياتها أن تقدم وفي الوقت المناسب معلومات دقيقة ومتاحة حول المرض وطرق الوقاية والخدمات. لضمان عدم حرمان الأشخاص ذوي الإعاقة من المعلومات المنقذة للحياة، يجب أن تتضمن استراتيجيات التواصل ترجمة بلغة الإشارة للتصريحات المتلفزة، والمواقع الإلكترونية التي يسهل الاطلاع عليها من قبل الأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة، والخدمات الهاتفية ذات الخيارات النصية للأشخاص الصم أو ذوي صعوبات السمع. يجب أن يستخدم التواصل لغة واضحة لزيادة الفهم.
- ضمان التشاور الهادف مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم ومشاركتهم الأنشطة في جميع مراحل خطط الاستجابة والتعافي من كوفيد19.

- على الحكومة اتخاذ خطوات عاجلة لنقل الأشخاص ذوي الإعاقة، والذين يمكن نقلهم بأمان، خارج المؤسسات المغلقة والأماكن المماثلة، ووقف قبول الأشخاص الجدد. يجب جمع الأطفال ذوي الإعاقة في المؤسسات الغلقة بأسرهم حيثما أمكن.
- حماية منظمات المجتمع المدني، التي ترعى الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تقدم دوراً أساسيا في دعم جهود وقف انتشار الفيروس وضمان حصول الأشخاص المصابين بفيروس كورونا – أو أولئك الذين يعيشون في العزل أو في الحجر الصحي – على الحماية، والرعاية، والخدمات الاجتماعية اللازمة. ينبغي للحكومات حماية ودعم منظمات المجتمع المدني لأداء هذا العمل، وكذلك المنظمات التي ترصد آثار تفشي المرض.

دور منظمات المجتمع المدني في الاستجابة الشاملة لفيروس كورونا للأشخاص ذوي الإعاقة:

- على منظمات المجتمع المدني العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة القيام بواجبها خلال فترة الجائحة والاستمرار في تقديم الخدمات اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تزويد الأشخاص ذوي الإعاقة بالدعم المادي والخدمات الاجتماعية والصحية التي تكفل لهم العيش الآمن في المجتمع.
- اتباع إجراءات النظافة الصارمة والتباعد الجسدي داخل المنظمة، ووضع سياسات للزوار توازن بين حماية الموظفين مع توفير الاحتياجات اللازمة للمستفيدين من ذوي الإعاقة.
- على المنظمات تطوير نظام موائم وفعال للتواصل عن بعد مع الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم وذوي العلاقة في المجتمع بحيث يضمن وصول المعلومة للجميع دون عوائق.
- استمرار تقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة وذويهم، وأن تكون برامج استشارات الأزمات متاحة للجميع.
- تقديم التعليم الشامل عن بعد وتقديم التسهيلات اللازمة للوصول كتوفير أجهزة الاتصال والحاسوب والتدريب والعرض الذي يراعي توفر لغة الإشارة والصوت والكتابة الواضحة والصورة لضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من الطلبة ذوي الإعاقة ودون الإعاقة في إطار شمولي دامج لجميع الطلبة.

إنشاء آليات للمساءلة لضمان إدراج الإعاقة في الاستجابة لفيروس كورونا وضمان الاستثمارات الشاملة لدعم النتائج الشاملة للإعاقة. تحتاج الحكومة والمانحون ووكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى إلى إنشاء آليات لرصد الاستثمارات لضمان وصولها إلى الأشخاص ذوي الإعاقة.

المعوقات الأساسية والتوصيات الخاصة بالاستجابة الشاملة لفيروس كورونا للأشخاص ذوي الإعاقة

الرقم	المعوقات الأساسية في ظل جائحة كورنا Coved 19	التوصيات
1	**الأشخاص ذوي الإعاقة معرضون أكثر من غيرهم لخطر الإصابة بجائحة الكرونا (COVID19) وذلك بسبب العوائق التي تحول دون وصولهم إلى المعلومات حول الوقاية والنظافة الشخصية والتي تمنع أو تحد من انتشار المرض، والاعتماد على الاتصال الجسدي مع البيئة المحيطة أو الأشخاص المساعدين، بالإضافة إلى ظروف التنفس الصعبة التي تتسبب بها إعاقات معينة.**	**1- التوصية الأولى: يجب أن يتلقى الأشخاص ذوو الإعاقة معلومات حول النصائح الخاصة بالتخفيف من انتشار العدوى، وخطط الانضباط والالتزام بالإرشادات العامة، والخدمات المقدمة، وذلك بأشكال متعددة ومتنوعة وممكنة الوصول:** • ينبغي أن تتضمن الحملات الإعلامية الترجمات المصاحبة، ولغة الإشارة الوطنية، والتباين العالي في الألوان، والمعلومات المطبوعة بالأحرف الكبيرة. • يجب أن يتضمن الإعلام الرقمي أشكال ممكنة الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والأشخاص الآخرين الذين يواجهون صعوبات في الوصول إلى المطبوعات. • يجب أن تكون كافة البيانات بلغة سهلة وواضحة. • في حال عدم توفر إمكانية الوصول للبيانات الإعلامية والمعلومات الرسمية العامة بعد، فيمكن الاستعاضة عن ذلك مؤقتاً باستخدام خطوط الهواتف الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة البصرية وعناوين البريد الإلكتروني الخاصة بذوي الإعاقة السمعية وضعاف السمع. • ينبغي إعطاء مترجمي لغة الإشارة الذين يعملون في حالات الطوارئ والظروف الصحية الصعبة نفس الحماية الصحية وإجراءات السلامة التي تتوفر للعاملين الآخرين في مجال الرعاية الصحية والذين يتعاملون مع. COVID19 • قد تكون هناك بدائل مناسبة لتأمين طريقة تواصل أفضل، وتتمثل بارتداء المترجمين الشفويين أقنعة شفافة، بحيث تظل تعابير الوجه وحركة الشفاه مرئية. • للوسائل البديلة أهمية خاصة حيث أن الترجمة عن بعد ليست ممكنة الوصول للجميع، بمن في ذلك الأشخاص الصم المكفوفون. ويجب استكشاف الحلول ومناقشتها مع الأشخاص المعنيين والمنظمات الممثلة لهم. **2- التوصية الثانية: يجب اتخاذ تدابير وقائية إضافية للأشخاص الذين لديهم أنواع معينة من الإعاقة.**

		• تطهير أبواب المداخل المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة، ودرابزين المنحدرات أو السلالم، ومقابض الأبواب الممكنة الوصول والمخصصة للأشخاص ذوي الحركة المحدودة. • إجراء فحوصات استباقية واتخاذ تدابير وقائية أكثر صرامة لمجموعات الأشخاص ذوي الإعاقة الذين هم أكثر عرضة للإصابة بالعدوى بسبب مضاعفات تنفسية أو صحية أخرى تتسبب بها إعاقتهم. • قد تولد أزمة COVID19 وتدابير العزل نوع من الخوف والقلق؛ إن إظهار التضامن والدعم المجتمعي أمر مهم للجميع، لكنه ربما يكون حاسما وبالغ الأهمية بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقات النفسية والاجتماعية. **3- التوصية الثالثة: من الضروري تدريب الموظفين المشاركين في عملية الاستجابة ورفع مستوى الوعي عندهم بشكل عاجل** • يجب تدريب المسؤولين الحكوميين ومقدمي الخدمات، بمن فيهم المستجيبون لحالة الطوارئ على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى المخاطر المرتبطة بمضاعفات الجهاز التنفسي للأشخاص الذين لديهم إعاقات محددة (على سبيل المثال أولائك الذين قد تتعرض صحتهم للخطر بسبب السعال). • يجب أن تكون التوعية بشأن دعم الأشخاص ذوي الإعاقة جزءاً لا يتجزأ من جميع حملات الحماية. **4- التوصية الرابعة: يجب أن تكون جميع خطط التأهب والاستجابة ممكنة الوصول ودامجة للنساء ذوات الإعاقة.** • يجب أن تكون أية خطط لدعم المرأة ممكنة الوصول ودامجة للنساء ذوات الإعاقة. • ينبغي أن تتضمن برامج دعم الأشخاص ذوي الإعاقة منظوراً جنسانياً
2	**يؤدي تنفيذ الحجر الصحي أو برامج تقييد التنقل والتجول المماثلة إلى التسبب في انقطاع الخدمات الحيوية لكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة وتقويض حقوقهم الأساسية مثل الحق بالغذاء، والرعاية**	**5- التوصية الخامسة: إن التخلي عن الأشخاص ذوي الإعاقة ووضعهم في المؤسسات هو أمر مرفوض بالمطلق.** • لا ينبغي وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات كنتيجة لإجراءات الحجر الصحي لمدة تتجاوز الحد الأدنى الضروري للتغلب على مرحلة المرض وعلى قدم المساواة مع الآخرين.

	الصحية، والنظافة والغسيل والصرف الصحي، والاتصالات، مما يؤدي إلى التخلي والاستبعاد، والعزل، والإقامة في المؤسسات.	• يجب أن يكون لأي انقطاع في الخدمات الاجتماعية أقل تأثير ممكن على الأشخاص ذوي الإعاقة ويجب ألا يترتب عليه أي شكل من أشكال التخلي عنهم. • دعم الشبكات الأسرية والاجتماعية، وفي حال تم الحجر الصحي عليها، يجب استبدالها بشبكات أو خدمات أخرى. **6- التوصية السادسة: أثناء الحجر الصحي، يجب ضمان تأمين خدمات الدعم والمساعدة الشخصية وإمكانية الوصول المادية وتلك المتعلقة بالاتصال والتواصل.** • يجب أن يكون لدى الأشخاص ذوي الإعاقة وخلال حجرهم الصحي سبل الحصول على خدمات الترجمة الفورية والدعم، إما من خلال الخدمات المقدمة من الخارج أو عن طريق شبكة الدعم الأسري والاجتماعي؛ • يجب أن يقوم المساعدون الشخصيون أو عمال الدعم أو المترجمون الفوريون بمرافقة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحجر الصحي وذلك بتوافق الطرفين ورهناً باعتماد جميع تدابير الحماية؛ • يجب فحص المساعدين الشخصيين أو العاملين الداعمين أو المترجمين الفوريين بشكل استباقي لمعرفة ما إذا كانوا مصابين بجائحة COVID19 لتقليل خطر انتشار الفيروس إلى الأشخاص ذوي الإعاقة • يجب أن تكون خدمات العمل أو التعلم عن بعد ممكنة الوصول ومتاحة للموظفين والطلاب ذوي الإعاقة على قدم المساوا مع الآخرين. **7 - التوصية السابعة: يجب أن تراعي تدابير القيود العامة الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين** • في حالة تدابير التقييد العامة، يجب دعم الأشخاص ذوي الإعاقة لتلبية متطلبات معيشتهم اليومية، بما في ذلك الحصول على الغذاء (وفقا للحاجة مع متطلبات غذائية محددة)، والإقامة، والرعاية الصحية، والدعم المنزلي، والمدرسي والمجتمعي، بالإضافة إلى الحفاظ على الوظيفة مع توفر سبل الوصول إلى وسائل النقل الممكنة الوصول. • يجب على المخططين الحكوميين مراعاة أن القيود المفروضة على الحركة والأعمال تؤثر بشكل غير متناسب على الأشخاص ذوي الحركة المحدودة والأشخاص ذوي الإعاقة الآخرين، والسماح لهم بالتكيف معها. وعلى سبيل المثال، فإن أستراليا قد خصصت ساعات عمل محددة في السوبر ماركت للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

		• يجب على مقدمي خدمات الدعم أن يكون لديهم معدات الحماية الشخصية والتعليمات اللازمة لتقليل نسبة التعرض للعدوى والحد من انتشارها، كما يجب أن يجري فحصهم بشكل استباقي للكشف عما إذا كانوا مصابين بالفيروس. • في حالة وجود نقص في المواد الغذائية أو المنتجات الصحية، يجب اتخاذ تدابير فورية لضمان عدم إهمال الأشخاص ذوي الإعاقة لأنهم سيكونون أول المجموعات التي ستُعاني من فقدان سبل الوصول إلى هذه المواد. • يجب أن يكون أي برنامج لتقديم الدعم للفئات المهمشة دامجاً للإعاقة، وعلى سبيل المثال قد لا يكون توزيع النقد المالي خيارًا جيدًا بالنسبة للعديد من الأشخاص ذوي الإعاقة حيث أنهم قد لا يتمكنون من الحصول على المنتجات التي يحتاجونها بسبب عوائق تتعلق بإمكانية الوصول.
3	**عندما يكون الأشخاص ذوو الإعاقة مصابين بجائحة COVID19، فإنهم قد يواجهون عوائق إضافية خلال سعيهم للحصول على الرعاية الصحية وقد يعانون أيضا من التمييز والإهمال من قبل موظفي الرعاية الصحية.**	**التوصية الثامنة: لا يمكن عدم منح الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة الذين هم بحاجة إلى الخدمات الصحية بسبب COVID19 على أساس إعاقتهم.** • يجب أن تكون رسائل التواصل في مجال الصحة العامة محترمة وغير تمييزية. • يجب أن تسلِط التعليمات الموجهة إلى العاملين في مجال الرعاية الصحية الضوء على الكرامة المتساوية للأشخاص ذوي الإعاقة وتشمل ضمانات ضد التمييز على أساس الإعاقة. • مع تقديرنا الشديد لواقع أن الحاجة ملحة اليوم للتعامل مع الازدياد المتسارع في أعداد الأشخاص المصابين والمحتاجين للعلاج في المستشفيات، فإن الزيادة العاجلة في مستوى الوعي لدى الكوادر الطبية الرئيسية هي أمر ضروري أيضا لضمان عدم ترك وإهمال الأشخاص ذوي الإعاقة أو عدم التعامل معهم بشكل منهجي على أنهم ليسوا من الأولويات ضمن عملية الاستجابة للأزمة. • يجب أن تجري الاتصالات حول مرحلة المرض وأي إجراءات تتعلق بها مع الشخص نفسه ومن خلال وسائل وأساليب اتصال ممكنة الوصول.

4	**قد لا تكون منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة (OPDs) سيما تلك التي تعمل على المستويين الوطني والمحلي على استعداد لاتخاذ إجراءات فورية وقد لا تكون على دراية كاملة بكيفية التعامل مع الموقف. والإجراءات التي يمكن أن تتخذها تلك المنظمات تشمل:**	**لتوصية التاسعة: يمكن لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بل يجب أن تلعب دوراً رئيسياً في رفع مستوى الوعي عند الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم.** • إعداد التعليمات والإرشادات حول COVID19 بأشكال متنوعة وممكنة الوصول وباللغات المحلية؛ يرجى الاطلاع على المصادر المتوفرة التي تصدرها المنظمات الأعضاء في التحالف الدولي للإعاقة (IDA) والمنظمات الأعضاء فيها، والتي سنستمر في تحديثها • المساعدة في إنشاء شبكات دعم القرين لتسهيل الدعم في حالة الحجر الصحي؛ • تنظيم دورات تدريبية للمنخرطين في عملية الاستجابة حول إدماج الإعاقة • إعداد لائحة محدثة للرعاية الصحية الممكنة الوصول ومقدمي الخدمات الأساسية في كل مجال **التوصية العاشرة: يمكن لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة (OPDs) بل يجب أن تلعب دورًا رئيسيًا في مناصرة ودعم استجابة دامجة للإعاقة لأزمة COVID19** • التواصل وبشكل استباقي مع جميع السلطات المعنية بما في ذلك النظام الصحي ووسائل الإعلام الوطنية ومقر إدارة الاستجابة للأزمات والسلطات التربوية من أجل: • توعية السلطات حول كيفية تأثير الوباء وخطط الاستجابة بشكل غير متناسب على الأشخاص ذوي الإعاقة؛ • تقديم نصائح عملية حول كيفية التعامل مع العوائق المتعلقة بإمكانية الوصول أو بالتدابير المحددة التي يتطلبها الأشخاص ذوي الإعاقة • المساهمة **في الاستجابة الوطنية أو المحلية لحالة الطوارئ، وذلك بناءً على الموارد والقدرات المتوفرة**

الخلاصة:

يعد الأشخاص ذوي الإعاقة جزء لا يتجزأ من المجتمع الفلسطيني لهم ما لنا وعليهم ما علينا، وفي ظل تدابير مكافحة جائحة كورونا هناك خشية من إهمال ونسيان هذه الفئة من الإجراءات والتدابير المعمول بها. ولضمان المعاملة العادلة لهم، على الحكومة والمجتمع اتباع النهج الحقوقي والذي يعالج قضية الإعاقة من منطلق الحقوق والواجبات أسوة

بغيرهم من أبناء المجتمع. ولضمان تطبيق هذا النهج لا بد من اتباع الإطار الشامل الذي يتعامل مع جميع أفراد المجتمع بشكل متساوٍ دونما تمييز مبني على الجنس أو العرق أو الدين أو الإعاقة أو التوجهات.. وهذا يتطلب توفير بيئة آمنة وصديقة للأشخاص ذوي الإعاقة تضمن وصولهم للمعلومات والخدمات وتشاركهم في التخطيط واتخاذ القرارات، ولتحقيق ذلك لابد من تكاتف جهود الحكومة بجميع مستوياتها ومنظمات المجتمع المدني والشبكات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التنسيق والتخطيط المشترك لتذليل العقبات والمشاكل التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة وتحرمهم من الخدمات الضرورية والوصول الى المعلومات.